

من رئيس الحكومة  
إلى  
السيدات و السادة الوزراء و كتاب الدولة و الولاة  
و رؤساء البلديات و المديرين العامين والرؤساء  
المديرين العامين للمؤسسات و المنشآت العمومية

الموضوع : حول البوابة الوطنية للإعلام القانوني والخدمات التي توفرها.

و بعد، في إطار توفير المعلومة القانونية الشاملة بما من شأنه تيسير عمل مختلف المصالح الادارية والمؤسسات والمنشآت العمومية إضافة الى تمكين رجال القانون والمختصين و عامة الناس من الاطلاع على مختلف النصوص القانونية الوطنية الصادرة منذ 1956 وإجراء البحث بشأنها بمعايير بحث متعددة، تولت رئاسة الحكومة بعث موقع على شبكة الأنترنت يسمى "البوابة الوطنية للإعلام القانوني" يمكن النفاذ إليه بواسطة العنوان الالكتروني التالي:

" [www.legislation.tn](http://www.legislation.tn) "

يسهر على تشغيل البوابة الوطنية للإعلام القانوني و تحيين المعطيات المتوفرة بها خلية تابعة لمصالح مستشار القانون و التشريع للحكومة برئاسة الحكومة.

تتيح البوابة إمكانية إجراء بحوث بسيطة أو متقدمة أو مختصة سواء في الدستور أو في المجالات القانونية النافذة و المحيثة و نصوصها التطبيقية و كذلك في الرائد الرسمي للجمهورية التونسية مع توفير الربط بين القوانين ومداولاتها من قبل السلطة التشريعية مما يوفر على الباحث عناء البحث عن المعلومة في مواقع متعددة إضافة الى متابعة لمختلف التنقيحات الخاصة بكل نص.

كما توفر البوابة الوطنية للإعلام القانوني لمستخدميها عدة خدمات من أهمها :

\* عرض للمستجدات القانونية من خلال رصد أهم و أحدث النصوص القانونية التي تصدر

بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

\* عرض بعض مشاريع النصوص القانونية على العموم لإبداء الرأي. ويتم اختيار المشاريع التي ستعرض لإبداء الرأي بالتنسيق بين الوزارة أو الهيكل الذي أعد المشروع ومصالح رئاسة الحكومة. يكون العرض لمدة محددة يتم على إثرها دراسة التعليقات الواردة من العموم و الإجابة عنها مع تعديل النص عند الاقتضاء ويتم نشر الإجابة قبل عرض مشروع النص على السلطة التشريعية أو قبل إمضائه حسب الحالة.

\* إتاحة الاطلاع على المناشير الصادرة عن رئيس الحكومة (الوزير الأول سابقا ) منذ سنة 1956 مقسمة حسب محاور.

\* الاطلاع على مشاريع القوانين التي تعرضها الحكومة على السلطة التشريعية للمصادقة مع توفير معطيات حول تلك المشاريع مثل تاريخ مصادقة مجلس الوزراء عليها و تاريخي عرضها والمصادقة عليها من قبل السلطة التشريعية إضافة إلى نص المشروع المعروض.

\* قائمة المعاهدات و الاتفاقيات الدولية الثنائية متعددة الأطراف المبرمة أو المصادق عليها من قبل الدولة التونسية مع توفير معطيات حولها تتعلق خاصة بتاريخ و مكان التوقيع عليها و الطرف المقابل فيها والمراجع القانونية الخاصة بنص المصادقة أو الانضمام.

واعتبارا لأهمية هذا الموقع فالمرجو من السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة والولاية ورؤساء البلديات والمديرين العاميين و الرؤساء المديرين العاميين للمؤسسات والمنشآت العمومية تعميم هذا المنشور على المصالح الراجعة إليهم بالنظر وخاصة المصالح والإدارات المكلفة بالشؤون القانونية قصد الاستعانة بالخدمات التي يوفرها و التعاون مع مصالح مستشار القانون و التشريع للحكومة في تحيين المعطيات الواردة به. و السلام.

رئيس الحكومة

مهدي جملعتي

